

Distr.: General  
27 October 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون

فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

## تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

منظور للتطور على مدى ثلاثين سنة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للقرارين، ٢٠٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٣٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اللذين قررت الجمعية العامة بموجبهما عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تقرر، عقب ذلك، قبول الدعوة المقدمة من حكومة كينيا لعقد الاجتماع على أعلى مستوى ممكن في نيروبي، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسيقوم مؤتمر نيروبي باستعراض ما تحقق من تعزيز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بوينس آيرس في عام ١٩٧٨، وحتى الوقت الحاضر. ويستعرض هذا التقرير تنفيذ الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لخطة عمل بوينس آيرس خلال تلك الفترة. وتماشيا مع المستويات المختلفة للتنفيذ الموصى بها في خطة عمل بوينس آيرس، يستعرض التقرير العمل المنفذ على الصُّعد الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية. وبناء على الدروس المستفادة في السنوات الثلاثين الماضية، يسلط التقرير الضوء على الأولويات الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات المقبلة.



## المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة .....
٤	ثانيا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية: السياق التاريخي .....
١٠	ثالثا - الاتجاهات السائدة في التنفيذ .....
١٠	ألف - البلدان النامية .....
١٥	باء - البلدان المتقدمة النمو .....
١٧	جيم - المبادرات الإقليمية والأقليمية .....
٢٠	دال - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب .....
٢٦	رابعا - الفرص والتحديات الجديدة .....
٢٦	ألف - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المفاوضات العالمية .....
٢٧	باء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار .....
٣٠	جيم - تحديات ملحة .....
٣٤	خامسا - استنتاجات وتوصيات .....

## أولا - مقدمة

- ١ - يشكل تعاون البلدان النامية مع بعضها البعض، في ضوء تقلب البيئة الدولية، عاملا إيجابيا ومحققا للاستقرار في حصول تلك البلدان على مكاسب اجتماعية واقتصادية تشير الإعجاب رغم تفاوتها. ومع أن هذا التعاون بدأ في الخمسينيات من القرن الماضي، فلم يتم تناوله في إطار استراتيجي إلا بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بوينس آيرس في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.
- ٢ - وقد كان المؤتمر جزءا من جهد واسع من قِبَل البلدان النامية للتعاون في تسريع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وسد الفجوة القائمة بينها وبين البلدان الصناعية، التي نشأت في عهد الاستعمار.
- ٣ - ويستعرض هذا التقرير ٣٠ عاما من التعاون بين بلدان الجنوب الذي نفذته، بتوجيه من خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها. ويخلص التقرير إلى ما يلي:
- (أ) تمتلك حاليا البلدان النامية، كمجموعة، نطاقا كاملا من الكفاءات التقنية الحديثة، فضلا عن مراكز للخبرة الفائقة، في المجالات الرئيسية، الأمر الذي يزيد قدرتها على الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا؛
- (ب) ولا يزال أيضا كثير من البلدان النامية يعاني من أوجه قصور خطيرة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ولم يصل بعضها إلى المسار الصحيح اللازم لتحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي حددها مؤتمر قمة الجمعية العامة للألفية؛
- (ج) ودخل عدد متزايد من البلدان النامية التي تؤدي دورا محوريا في التعاون بين بلدان الجنوب، في نطاق الاقتصادات المتوسطة الدخل، وحصلت الدول الأكبر من بينها على صوت مسموع في إدارة الشؤون العالمية؛
- (د) وحفز التكامل الإقليمي التقدم الاقتصادي، مما أدى إلى مزيد من التوسع في التدفقات المالية وفي انسياب التكنولوجيا والتجارة فيما بين بلدان الجنوب؛
- (هـ) ويفرض النمو الصناعي في بلدان الجنوب مشاكل بيئية متزايدة؛
- (و) ورغم أن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، فهناك حاجة إلى آليات أقوى للتنسيق والرصد والتمويل وتقديم التقارير لتعزيز التحسن في أدائها.

## ثانياً - التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية: السياق التاريخي

### الغايات والأهداف الاستراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤ - تتألف توصيات خطة عمل بوينس آيرس<sup>(١)</sup> البالغ عددها ٣٨ توصية من ١٤ توصية موجهة إلى الحكومات الوطنية، وسبع توصيات تنفذ على الصعيد الإقليمي، وتوصية واحدة تنفذ على الصعيد الأقليمي، و ١٦ توصية تنفذ على الصعيد العالمي (للاطلاع على النص الكامل، انظر أيضا <http://ssc.undp.org>). والهدف العام للخطة هو أن تقوم البلدان النامية بتعزيز الاعتماد على الذات وطنياً وجماعياً من خلال تشجيع التعاون في كافة المجالات. والقصد من ذلك هو الإضافة إلى التعاون مع البلدان المتقدمة وليس الحلول محله.

٥ - وباختصار، فإن الخطة تبين بوضوح الأهداف الاستراتيجية الثلاثة نفسها التي سعت البلدان النامية مجتمعة نحو تحقيقها لأكثر من ستة عقود من الزمن، وهي: تعزيز الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيما بينها، وتسريع التنمية، وتصحيح التشوهات في النظم الدولية الناجمة عن علاقات القوة غير المتكافئة من الحقبة الاستعمارية. ومن شأن استخدام تنفيذ الخطة في تقييم التقدم المحرز في التعاون بين بلدان الجنوب أن يتيح قياس التقدم على الصعيدين التقني والاستراتيجي.

### تقدم واسع النطاق ولكنه متفاوت

٦ - أحرزت البلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية تقدماً تقنياً وتكنولوجياً واسع النطاق، تحقق في معظمه نتيجة لجهودها الذاتية، ولكن بعون من العولمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، والتي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة والتقدم التكنولوجي. واتسعت القدرات الجماعية للبلدان النامية إلى درجة أنه أصبح في مقدورها الآن أن تقدم لبعضها البعض سلعاً وخدماتٍ لم تكن متاحة منذ بضعة عقود مضت إلا من البلدان المتقدمة. وأصبحت البلدان النامية أيضاً جهات موفرة رئيسية للسلع والخدمات العالية التكنولوجيا إلى البلدان المتقدمة النمو<sup>(٢)</sup>. وهناك مراكز للخبرة الفائقة منتشرة في أنحاء العالم النامي تغطي الطيف التكنولوجي والخدْمي بكامله. وأوجدت هذه التغييرات فرصاً للشركات عبر الوطنية لتوسيع نطاق تفاعلها مع البلدان النامية إلى مستويات أعادت تشكيل الأنماط العالمية للتجارة والاستثمار.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11)، الفصل الأول.

(٢) Antoine van Agtmael in *The Emerging Markets Century*, (New York, Free Press, 2007)

٧ - وشهدت العقود الثلاثة التي انقضت منذ مؤتمر بوينس آيرس تقدماً واضحاً، وإن كان متفاوتاً. ووضع العقد الأول الأسس للعمل مع تعيين نقاط اتصال وطنية وتوضيح المفاهيم والإجراءات. وشهد العقد الثاني انتشار المشاريع والبرامج، حيث سقطت الحواجز النابعة من مواقف تمييزية، وجرى التوصل إلى حل، وتم حل أوجه سوء الفهم فيما يتعلق بالمفاهيم، وأعيد توجيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتعامل مع العولمة. وشهد العقد الثالث توسعاً كبيراً جداً في التجارة والاستثمار والسياحة بين بلدان الجنوب، يسترشد بصورة رئيسية بإصلاحات السياسات ويقوده القطاع الخاص. وتكون هذه التفاعلات أكثر وضوحاً في المناطق التي تتعاون فيها الحكومات لتنظيم ترتيبات إقليمية ودون إقليمية قائمة على المعاهدات لتوفير السلع العامة مثل البنية التحتية والأطر القانونية والتنظيمية التي تسهل التبادل التجاري وغيره من التفاعلات المفيدة. ولقد عززت أفريقيا وأمريكا اللاتينية جهود التكامل الإقليمي من خلال إنشاء المؤسسات الأساسية اللازمة لتحقيق التعاون فيما بين البلدان والتنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأحرزت آسيا تقدماً كبيراً نحو إنشاء البنية التحتية الأساسية للنقل الإقليمي لُنْظُم السكك الحديدية والطرق السريعة. وأدى ذلك إلى إيجاد ومضاعفة سلاسل الإنتاج الإقليمية، التي غيرت من نمط الموارد العالمية والتدفقات الاستثمارية ونجم عنها انخفاض كبير في مستويات الفقر.

### المفاوضة الجماعية والتقدم التكنولوجي

٨ - لقد أدى الثقل الاقتصادي الجديد للبلدان النامية الكبرى إلى إشراكها في اجتماعات الدول الصناعية الكبرى، وتشكيل تجمع جديد، وهو مجموعة الـ ٢٠، التي برزت باعتبارها منتدى بارزاً لإجراء مشاورات عالمية بشأن المسائل الاقتصادية الدولية. وبرزت البلدان النامية في المفاوضات التجارية وفي المحادثات المعنية بتغيير المناخ، بوصفها لاعبا مؤثراً لا غنى عنه.

٩ - ونقلت الزيادة في الكفاءة التقنية الكثير من البلدان النامية إلى نقطة أقرب إلى بعض أهدافها الاستراتيجية الأخرى. وأصبحت، كمجموعة، تشكل القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي. ويتجلى بوضوح نمو الاعتماد الوطني والجماعي على الذات في قدرة تلك البلدان على مواصلة النمو، وإن كان بوتيرة أبطأ، خلال فترة الانتكاس الاقتصادي الحالي المدمر التي تشهدها البلدان المتقدمة النمو.

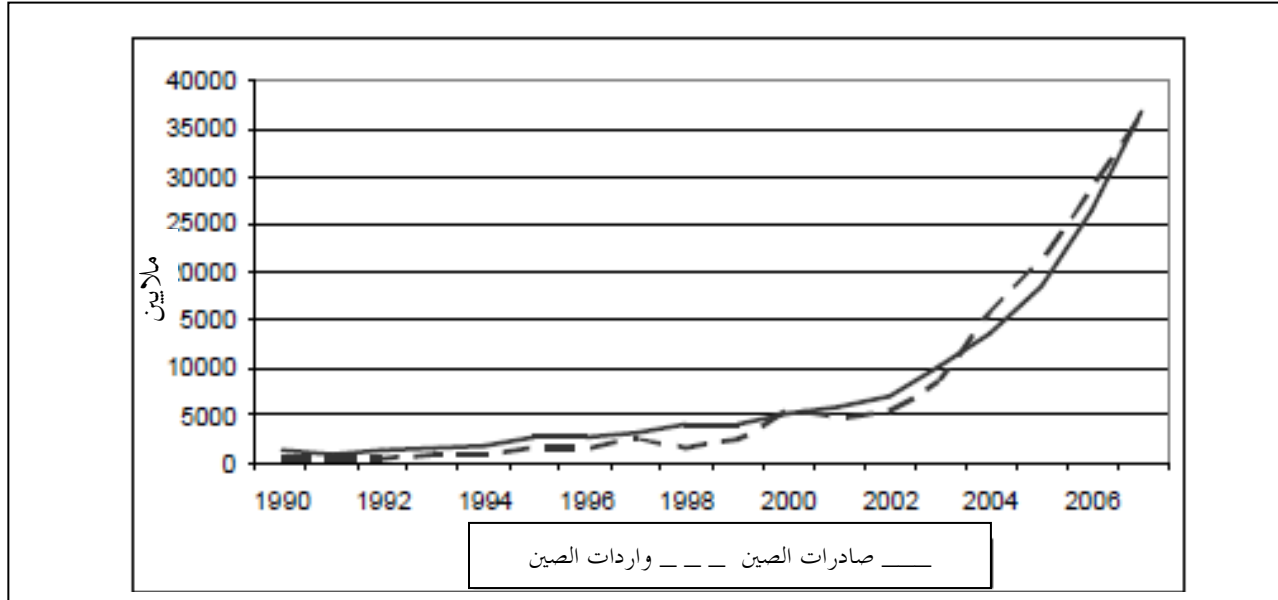
## التكيف مع العولمة

١٠ - استجابت الجمعية العامة، أثناء تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية بعد الحرب الباردة، لمبادرة من مجموعة الـ ٧٧ ودعت إلى إجراء دراسة بشأن كيفية إعادة توجيه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي قرارها ١١٩/٥٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أيدت نتائج تقرير (TCDC/9/3) أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوصي بعدد من "الاتجاهات الجديدة" لمواجهة تحديات العولمة السريعة.

١١ - وتضمنت التوصيات اتجاهها استراتيجيا أكثر ميلا إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ويركز على المسائل ذات الأولوية مثل التجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، وتخفيف حدة الفقر، والإنتاج والعمالة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، فضلا عن التعليم، والصحة، ونقل التكنولوجيا والتنمية الريفية. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى جميع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنظر في زيادة المخصصات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وأن تحدد طرائق جديدة للتمويل، مثل التعاون الثلاثي والتمويل من القطاع الخاص. وطلبت إلى حكومات البلدان النامية ومؤسساتها زيادة التعاون لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك شبكات المعلومات التي تكون مساهمة لاجتاه الطلب.

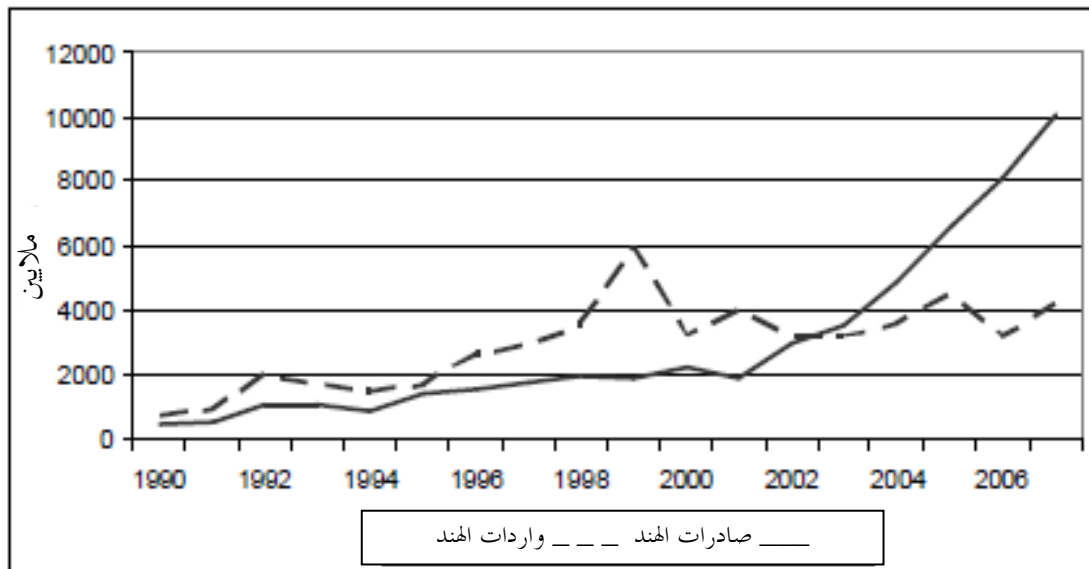
١٢ - وترامت مبادرة الاتجاهات الجديدة مع اعتماد البلدان النامية، بعد الحرب الباردة، للمزيد من السياسات الاقتصادية الموجهة نحو السوق. وتبنت الصين نهجا للنمو تقوده الصادرات، ويعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية الضخمة إلى قطاع صناعاتها التحويلية، الذي تم إدماجه في سلاسل إنتاج إقليمية تقوم بخدمة الأسواق العالمية. وبينما ازدهر التصنيع والتصدير في شرق آسيا، ازدهرت أيضا وارداتها من السلع لتغذية مصانعها، وجاءت معظم الزيادة في الواردات من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان التأثير كبيرا. فقد ارتفعت تجارة السلع فيما بين بلدان الجنوب من ٥٧٧ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من تريليوني دولار في عام ٢٠٠٦، واستأثرت بنسبة ٢٠ في المائة من التجارة العالمية في عام ٢٠٠٧. وعلى الصعيد الأقليمي، ازدهرت التجارة بين أفريقيا والصين والهند منذ عام ١٩٩٠ (انظر الشكلين ١ و ٢). وقفزت الهند إلى موقع الريادة العالمية في صناعة خدمات المعلومات نتيجة للخوف الذي ساد من عدم القدرة على التوافق مع سنة ٢٠٠٠، مما أتاح لمهندسي البرمجيات الهنود التغلب على الحواجز النابعة من مواقف تمييزية فرضها السوق، ومكنهم من تسويق مهاراتهم للشركات الغربية.

الشكل ١

التجارة بين الصين وأفريقيا، ١٩٩٠-٢٠٠٧ (بملايين الدولارات)<sup>(أ)</sup>

الشكل ٢

التجارة بين الهند وأفريقيا، ١٩٩٠-٢٠٠٧ (بملايين الدولارات)



(أ) Kaplinisky Raphael and Masuma Farooki (2009) "Africa's cooperation with new and emerging developing partners: options for Africa's development". تقرير معد من أجل مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٣ - وفي أفريقيا، حيث أدى ازدهار أسعار السلع الأساسية إلى تسارع النمو الاقتصادي في كثير من البلدان، قادت شركات من جنوب أفريقيا الانتشار السريع لشبكات الهواتف النقالة في المناطق الحضرية والريفية في أنحاء القارة. وبتحفيز من الاتحاد الأفريقي ومن مبادرته للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، اضطلعت العديد من البلدان الأفريقية بمجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على تدفق الاستثمارات الجديدة فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة في الدول ذات الموارد الطبيعية الاستراتيجية. ولكن هناك حاجة كبيرة لضمان أن تكون العائدات الجديدة موجهة نحو التنمية البشرية البالغة الأهمية. وفي أمريكا اللاتينية، استفادت البرازيل من ازدهار السلع الأساسية وكذلك من زيادة الطلب في البلدان النامية على صادراتها من السلع التكنولوجية المتطورة.

### تعزير تعددية الأطراف وجذب جهات فاعلة جديدة

١٤ - إن العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت مؤخرا في بلدان الجنوب تمت بفضل المعاهدات الإقليمية الجديدة، حيث سعت البلدان النامية لتوفير ما تحتمى به من مطالب منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالعملة، التي شعرت تلك البلدان أنها مطالب لا ولي اهتماما كافيا لمواطنيها.

١٥ - وأعطى النجاح الاقتصادي طاقة جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي إعلان مراكش عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي اعتمد في اجتماع عقده مجموعة الـ ٧٧ في المغرب، في عام ٢٠٠٣، أعربت البلدان النامية عن "الاقتناع بأن التعاون بين بلدان الجنوب ضروري اليوم أكثر منه في أي وقت مضى"، وأضافت، بأنه "لا أمل كبيرا لبلد وحده، حتى لأكثر البلدان النامية تقدما، في أن يحقق وحده ما يتوقعه من نمو وتنمية وفي التأثير على نتائج خطة العمل الدولية. إلا أن بلداننا، مجتمعة، قادرة على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية والتأثير على العلاقات الدولية". ووافقت على العمل من أجل "كفالة التفاعل اللازم بين طرائق تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب"،<sup>(٣)</sup>.

١٦ - ومن المهم أن نذكر، أن البلدان المتقدمة النمو أيدت التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ما لا يقل عن ثلاثة مؤتمرات عالمية هامة، وهي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (٢٠٠١)، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (٢٠٠٢ و ٢٠٠٨)، ومؤتمر القمة

(٣) A/58/683، المرفق الأول، الفقرتان ٣ و ٤.



العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢). وقد برز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو متزايد أيضا في مداولات مجموعة الثمانية. ومع تشكيل مجموعة الـ ٢٠ مؤخرا، اكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي معنى جغرافيا سياسيا جديدا.

١٧ - وقد دخلت أيضا المنظمات غير الحكومية، لا سيما المنظمات ذات الكفاءة العلمية والتقنية، في عملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغرض نقل التدفقات الجديدة في المعلومات والخبرات في مجالات غالبا ما تتجاهلها الشركات والحكومات.

#### تحديات التي تواجه التنمية البشرية المستدامة

١٨ - لا يزال الفقر الواسع النطاق يشكل أخطر التحديات في العديد من البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات أكبر الاقتصادات وأنشطها. ويعيش الملايين من سكان تلك البلدان في حالة جوع، محرومين من مياه الشرب النقية والمأوى المناسب والرعاية الطبية والوقود والصرف الصحي. ولا تزال البطالة والعمالة الناقصة والافتقار إلى العمل اللائق مشاكل كبرى تواجه جميع البلدان النامية تقريبا. ومعظم البلدان الأفريقية لا تسير في الطريق المفضية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحددة لعام ٢٠١٥ في مؤتمر قمة الجمعية العامة للألفية في عام ٢٠٠٠ (انظر القرار ٢/٥٥). ويؤكد هذا الوضع حاجة البلدان النامية إلى الارتقاء بتعاونها إلى مستويات أعلى وإعطائه قدرا أكبر من الأولوية. ورغم الالتزام شفويا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقلة قليلة من البلدان النامية جعلت منه أولوية من حيث تحديد سياسات وآليات مؤسسية واضحة لتنسيق ورصد وتمويل ما يكفي من المبادرات الواسعة النطاق أو المبادرات الاستراتيجية عبر الحدود.

١٩ - وتشكل ضالة التمويل قيادا هاما آخر. ورغم أن تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد بلغ قدرا يكفي لإظهار فعاليته على صعيدي المشاريع والبرامج، فإنه لا يزال غير كاف على الإطلاق ليكون لذلك التعاون أثر أكبر، باستثناء الحالة في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث استثمرت الشركات على نطاق واسع في إنشاء سلاسل إنتاج إقليمية لخدمة الأسواق العالمية. ويشكل نقص المعلومات الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قيادا ثالثا، لأن التدفقات العالمية والإقليمية لا تسهم إلا بقدر ضئيل في دعم عمليات التعاون فيما بين تلك البلدان.

٢٠ - وسرعة تطور الصناعة التحويلية والتجارة في شرق آسيا وما لهما من أثر على الفقر، حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا انخفاضا شاملا

من ١,٨ بليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤ بليون شخص في عام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup>، تبعث على الأمل في إحراز تقدم مماثل في أنحاء أخرى من العالم النامي. غير أن الهدف المتمثل في تحقيق مستوى معيشة أعلى لجميع الأشخاص البالغ عددهم ٦,٥ بلايين شخص<sup>(٥)</sup> في البلدان النامية قد أثار المسألة التي لا يمكن تجاهلها المتعلقة بالأثر البيئي. ومع خطر تغير المناخ الذي يؤدي إلى نقص التنوع البيولوجي وإلى انعدام الأمن الغذائي والانتشار السريع للأمراض المعدية القديمة والجديدة، من الواضح أن خطط التنمية يجب أن تراعي هذه العوامل وإلا قد تفقد ما تحقق من مكاسب.

٢١ - وفي الوقت الذي يخرج فيه بليوناً شخصاً من براثن الفقر في البلدان النامية ويسعى بليونان آخرون إلى عيشة أكثر رغداً، سيكون على مقرري السياسات، من أجل التخفيف إلى أدنى حد من الآثار الجانبية الناتجة عن ذلك، مواصلة النمو الاقتصادي الذي يؤدي في الوقت ذاته إلى الرفاه البشري والصحة البيئية. ويمكن للتعاون بين البلدان النامية أن ينشئ نموذجاً من هذا القبيل بدمج وتنفيذ مبادئ التنمية البشرية المستدامة. وإلى جانب ذلك المسار الإنمائي، يمكن أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملاً قوياً في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

## ثالثاً - الاتجاهات السائدة في التنفيذ

### ألف - البلدان النامية

#### دور الرائد للاقتصادات الناهضة

٢٢ - يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب الأنشطة الإنمائية، من توزيع منتجات قائمة بذاتها، مثل المضخات اليدوية للحفر العميق وأملاح الإماهة الفموية، إلى البرامج المعقدة المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبناء نظم الاتصالات الإلكترونية، وإجراء البحوث العلمية. ويجول ضيق الحيز المتاح في هذا التقرير دون إدراج قائمة شاملة، كما أن ندرة البيانات الموثوقة تحد من القدرة على إجراء تحليل دقيق.

٢٣ - وفي العقد الأول من خطة عمل بوينس آيرس، نهضت بعض البلدان النامية للاضطلاع بدور محوري في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبناء على طلب من اللجنة

(٤) انظر الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.I.12)، ص ٤ من النص الإنكليزي.

(٥) انظر "التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٨"، موجز تنفيذي، ص ٥ من النص الإنكليزي.

الرفيعة المستوى، المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عقدت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ١٩٩٧ اجتماعا حضره ٢٥ من تلك البلدان المحورية، التي يتوفر لدى كل واحد منها قدرات تقنية وإرادة سياسية، وسياسة عامة وطنية صريحة للتعاون التقني، ومركز اتصال راسخ، وقاعدة بيانات تتضمن القدرات المتاحة، وموارد كافية من الميزانية. وتنتمي البلدان المحورية الخمسة والعشرون إلى جميع المناطق: جنوب أفريقيا والسنغال وغانا وموريشيوس ونيجيريا في أفريقيا؛ وإندونيسيا وباكستان وتايلند وسنغافورة والصين وماليزيا والهند في آسيا؛ وتونس ومصر في الشرق الأوسط؛ وتركيا ومالطة في أوروبا الوسطى والشرقية؛ والأرجنتين والبرازيل وبيرو وترينيداد وتوباغو وشيلي وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتقدم البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، وهي البلدان المحورية الرائدة، نموذجاً للكيفية التي تؤدي بها سنوات من الجهود المحلية لبناء الكفاءة التقنية إلى تنمية القدرات على تقديم المساعدة ونقل التكنولوجيا وتبادل الآراء بشأن السياسات والتمويل.

٢٤ - وقد ازداد عدد البلدان التي تشارك بنشاط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحيث تجاوز إلى حد بعيد العدد القائم في عام ١٩٩٧، غير أن عدداً محدوداً من البلدان لا يزال يضطلع بدور رائد ومحوري. وتشكل الصين والهند فئة قائمة بذاتها بسبب نطاق وتنوع برنامج كل منهما فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينفذ كل منهما حالياً مبادرات للمساعدة التقنية تكاد تشمل جميع مجالات اهتمام البلدان النامية الأخرى، والتزم كل منهما، في العقد الأخير، بتقديم الدعم المالي الذي تركز عليه المساعدة التقنية.

٢٥ - وقد قدمت الصين بلايين الدولارات في شكل قروض تجارية وتساهلية إلى البلدان الأفريقية لتطوير طائفة من السلع الزراعية والمعدنية وإمداد السوق بها. وفي عام ٢٠٠٠، بلغت قيمة الديون المتكبدة من جانب أقل البلدان نمواً، التي خفضتها الصين أو تنازلت عنها، ما يفوق بليون دولار.

٢٦ - وأنفقت الهند مبلغاً تراكمياً وصل إلى بليون دولار في برنامجها المتعلق بالمساعدة التقنية، خصصت منه نسبة تبلغ نحو ٤٠ في المائة للتعليم والتدريب، ونحو ٤٠ في المائة أخرى للمشاريع والخدمات الاستشارية المتصلة بالمشاريع، بينما خصصت ٢٠ في المائة أساساً للجولات الدراسية والتبادل الثقافي والإغاثة في حالات الكوارث.

٢٧ - وفي أفريقيا، عززت نيجيريا التعاون فيما بين بلدان الجنوب عبر صندوق نيجيريا الاستثماري الذي تبلغ موارده زهاء ٤٣٢ مليون دولار، وأنشئ في عام ١٩٧٦ ويجري تشغيله من خلال مصرف التنمية الأفريقي. وقد استخدم لتمويل المشاريع الوطنية والإقليمية

من خلال قروض منخفضة الفائدة، ومن أجل دعم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي عام ٢٠٠١، أنشئ صندوق التعاون التقني النيجيري الذي يبلغ رأسماله ٢٥ مليون دولار تحت إدارة مصرف التنمية الأفريقي لتمويل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في أفريقيا.

٢٨ - وتشكل جنوب أفريقيا قوة دينامية أخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد أقامت روابط تعاونية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أساس ثنائي وعبر مننديات إقليمية. ومن الاتفاقات الثنائية الهامة مشروع جبال مالوتي - دراكنيسبيرغ لحفظ الطبيعة والتنمية عبر الحدود مع ليسوتو وهي بلد غير ساحلي، لحماية التنوع البيولوجي وتعزيز التنمية المستدامة في مناطق دراكنيسبيرغ ومالوتي الجبلية المتداخلة بين حدود البلدين المشتركة. وسيكفل المشروع حماية الفنون الصخرية في الجبال وهو يتيح فرصا للتنمية الاقتصادية باستخدام الموارد الطبيعية والثقافية. وتعتبر لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب أفريقيا نموذجا للعديد من البلدان التي هي في طور التعافي من النزاعات العنيفة. وتقترن أيضا الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها جنوب أفريقيا في باقي المناطق الأفريقية بقيامها بإيفاد بعثات جديدة بالثناء في مجال حفظ السلام في القارة.

٢٩ - وشاركت بلدان محورية أخرى في طائفة واسعة من البرامج، بعضها ابتكاري بشكل فريد. فقد أقام برنامج بوليفار الذي أنشئ في كاراكاس بمبادرة من فترويلا في عام ١٩٩٣ تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، روابط بين مؤسسات البحث والمؤسسات التجارية في سبعة بلدان أخرى (الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك) لبناء أو تحسين قدرات المنطقة على الابتكار في مجال الإنتاج الصناعي وتوسيع نطاق أسواق المنتجات وزيادة القدرة على المنافسة. وقد اشتغل البرنامج من خلال تشكيلة من مؤسسات القطاعين العام والخاص، بما فيها الغرف التجارية والجامعات والمؤسسات المالية، التي تحولت صلاحية جمع مقترحات التعاون وتجهيزها، وإجراء دراسات للسوق، وإقامة الشبكات، بما في ذلك الهيئات المهنية للممولين والمحامين ومنظمي المشاريع الحرة ورجال الأعمال والباحثين، للتشاور واتخاذ الإجراءات.

### مواجهة التحديات العابرة للحدود

٣٠ - لقد ركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا على معالجة قضايا الساعة التي تستدعي اهتمام البلدان النامية العاجل. وفي عام ١٩٩٩، استضافت إندونيسيا مجموعة من الاجتماعات الإقليمية بشأن مسائل أثارها العولمة، بما فيها شبكات الضمان الاجتماعي وسياسات تخفيف حدة الفقر والسياسات التجارية. وفي عام ٢٠٠٠، نظمت تونس حلقة

دراسية عن الديون الخارجية حضرها ٢٤ بلدا أفريقيا. وفي السنة ذاتها، قادت بيرو جهودا مشتركة بين إكوادور وبنما وشيلي وكولومبيا لتحسين فهم أثر ظاهرة إننيو.

٣١ - وشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ملمحا رئيسيا في معالجة المشاكل المشتركة والاهتمامات الإنمائية عبر الإقليمية. وأعطى 'إعلان'<sup>(٦)</sup> واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٧)</sup>، في عام ٢٠٠٥، دورا مركزيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في الخطط المتعلقة بنظام للإنذار المبكر وترتيبات التأمين الخاصة بالبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وشكل أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب ملمحا هاما في الخطط التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات خلال مرحلته الثانية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأعاد التزام تونس وجدول أعمال أعمال تونس لمجتمع المعلومات تأكيد الخطوات اللازمة لبناء نظام معلومات شمولي موجه نحو التنمية، وقام تقنيون هنود عقب ذلك بتطوير جهاز "سمبوتر" وهو حاسوب صغير وبسيط وميسور التكلفة لاستخدامه في القرى.

٣٢ - وثمة مبادرة هامة أخرى هي قرار مجموعة الـ ٧٧ في عام ٢٠٠٦ تغيير محور تركيز شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية لتتحول إلى الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب. وفي عام ٢٠٠٦ أيضا، بدأت اتفاقية التنوع البيولوجي، باقتراح من مجموعة الـ ٧٧، عملية لصياغة خطة عمل مدتها أربع سنوات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي. وتمثل أحد الأنشطة الهامة الأخرى ذلك العام في إنشاء برنامج بناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ومع تنامي الأخطار عبر الوطنية التي تهدد الأمن من قبيل الإرهاب والأمراض الوبائية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، زادت كذلك مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى مواجهة تلك الأخطار، غير أنه لا يزال يتعين فعل الكثير.

### المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف

٣٣ - تُنفذ معظم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار اتفاقات ثنائية، يجري التفاوض على بعضها على الصعيد المؤسسي. وقد عمل معهد المقاييس التركيبي مع شركاء في بلغاريا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا وكوبا ومنغوليا والهند. وينطوي أيضا التعاون

(٦) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

فيما بين بلدان الجنوب على اتفاقات بين بلدان متعددة أو اتفاقات إقليمية. وإضافة إلى الاتفاقات الثنائية، يُنفذ برنامج التعاون التقني تحت إشراف رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شأنه في ذلك شأن الاتفاق المعني بالتعاون من أجل التنمية المستدامة لحوض نهر الميكونغ.

٣٤ - وقد تراوحت أدوار المنظمات الإقليمية بين العمل كمنتدى أو جهة جامعة لتعزيز النشاط. وقد عملت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بشكل استباقي على نحو ملحوظ، إذ ساعدت على بلورة استراتيجيات إقليمية للتعاون التقني، ودفعت المسؤولين الوطنيين إلى التركيز على الحاجة إلى استراتيجية مشتركة (١٩٩٣)، ثم توصلت إلى اتفاق بشأن منهجية وضع البرامج والتفاوض والمتابعة والتقييم (١٩٩٤).

### إقامة شبكات للتواصل فيما بين بلدان الجنوب

٣٥ - يقوم كل ما سبق ذكره على شبكة مطّردة التعقيد من الخبراء والمسؤولين والاتصالات التجارية والروابط المؤسسية وتدفق المعلومات. وغدا إنشاء شبكات من هذا القبيل مظهرا أساسيا من مظاهر تعاون بلدان الجنوب فيما بينها؛ ولعلّه أكبر إسهاماتها في الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية. وإن السهولة التي يمكن بها إقامة الشبكات وتعهدها، على شبكة الإنترنت والشبكة العالمية، وانتشار استخدام الهاتف النقال في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، قد هيأت مستوى غير مسبوق من التواصل الاجتماعي، وأضفت طبعا ديمقراطيا على التمتع بامتيازات وسائل الاتصال بعيد المدى، والاتصال الجماهيري التي كانت، فيما مضى، حكرا على النخبة. فعلى سبيل المثال، نشطت النساء، وهن من بين أضعف أعضاء المجتمعات، في إقامة شبكات غير حكومية فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تحسين وضعهن، ومعالجة الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرئيسية.

٣٦ - ومجمل القول إن جميع البلدان النامية تشارك باطّراد في التبادلات فيما بين بلدان الجنوب، وإن كانت البلدان الأكثر تقدما تؤدي دورا محوريا. ومعظم المبادرات هي مبادرات ثنائية، ولكن التبادلات المتعددة الأطراف آخذة في الازدياد، من حيث الحوار والمبادرات الرامية إلى معالجة التحديات عبر الوطنية. وهذه الشبكات هي الأخرى في ازدياد، ولكن تبقى هناك حاجة إلى إنشاء المزيد منها. ويلزم للأنشطة المتعددة البلدان أن تخطوا خطوة أبعد، وأن تركز على الأهداف الاستراتيجية، مثل التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والصحة والتعليم وتطوير البنية التحتية الأساسية والطاقة والبيئة.

## باء - البلدان المتقدمة النمو

## تكامل التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٧ - أوردت خطة عمل بوينس آيرس<sup>(١)</sup> خمس نقاط فيما يتعلق بدور البلدان المتقدمة النمو. أولها هو ضرورة أن تبذل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، "جهوداً متزايدة ومتضافرة بقدر أكبر"، وذلك لأن تقدم كل مجموعة من هاتين المجموعتين يتأثر "بسياسات وأداء المجموعة الأخرى" (الفقرة ٤). أما النقطة الثانية، فهي أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية "لا يقلل، بحال من الأحوال، من مسؤولية البلدان المتقدمة النمو في اتخاذ التدابير اللازمة في مجال السياسات، ولا سيما زيادة المساعدة الإنمائية" (الفقرة ٦). وتنص النقطة الثالثة على أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية "ليس غاية في حد ذاته، وليس بديلاً عن التعاون التقني مع البلدان المتقدمة النمو". وجاء في الرابعة أن تكثيف الروابط مع بلدان الشمال "لازم لنقل التكنولوجيات الملائمة، وأيضاً لنقل التكنولوجيات المتقدمة والخبرات الأخرى التي تتمتع فيها بمزايا واضحة". والنقطة الأخيرة، هي أن التعاون التقني "يمكن أن يخدم غرض زيادة قدرة البلدان النامية على تكييف المدخلات المناسبة من البلدان المتقدمة النمو، واستيعاب هذه المدخلات" (الفقرة ٨).

٣٨ - وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو انضمت إلى توافق الآراء بشأن خطة عمل بوينس آيرس، فقد خففت مشاركتها خلال فترة الحرب الباردة. واعترفت صراحة البلدان التي ردت على استبيانات البرنامج الإنمائي، حتى ما أجري منها في وقت يرجع إلى عام ١٩٩٣، بعدم وجود أي عنصر من عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المعونة الإنمائية المقدمة منها. أما البلدان التي لديها هذا العنصر، فقد انصبت مشاركتها إلى حد كبير على تمويل الخدمات الاستشارية المقدمة من خبراء البلدان النامية. وبدأت المواقف في التغيير في تسعينيات القرن الماضي؛ حيث مثل مفهوم التعاون الثلاثي ضمن الاتجاهات الجديدة نقطة تحول. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره، المقدم في عام ١٩٩٥، إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/2)، الفقرة ٤٩، إلى أنه "لم يقدم من التقارير ما يعتد به عن قيام البلدان المانحة بدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال برامجها للمساعدة الثنائية"؛ ولكنه استدرك موضحاً أن عدداً من البلدان المتقدمة النمو، منها أستراليا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا والولايات المتحدة واليابان تدعم مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## نشوء التعاون الثلاثي

٣٩ - كانت اليابان أول بلد متقدم النمو يقدم دعماً كبيراً ومتواصلاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ واستغلت في عام ١٩٩٣ مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، لبدء برنامج واسع النطاق. ومولت جزءاً من هذا البرنامج، وأشرفت عليه، الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج الإنمائي، التي تعرف الآن باسم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتلا مؤتمر طوكيو الأول اجتماعات على مستوى القمة تعقد كل خمس سنوات، وانضمت بشكل متزايد إلى هذه الاجتماعات، بلدان مانحة أخرى. وبدأت اليابان سلسلة من المتدييات التجارية الآسيوية الأفريقية المثمرة للنهوض بالتجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا. وتدعم اليابان الباحثين والمؤسسات في غرب أفريقيا في تطوير إنتاج "أرز جديد لأفريقيا": أو أصناف أرز: وفيرة الغلال، ومقاومة للآفات الزراعية، ومتكيفة مع الظروف الإقليمية. وبدأت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، في عام ٢٠٠٥، "برنامج آسيا وأفريقيا لتطوير المعارف" لإشراك المشاركين الأفارقة والآسيويين في قطاعات حيوية بالنسبة للتنمية الأفريقية. فيما سعت مبادرة أخرى إلى تشجيع البلدان النامية ذات الاقتصادات المتينة، على أن تصبح، هي أنفسها، مقدمة للمساعدة الإنمائية. وشاركت كل من البرازيل وتونس وسنغافورة وشيلي ومصر والمكسيك في هذه الشراكة، التي تحدد أهدافاً لبرامج التدريب في بلدان ثالثة وتتقاسم تكاليفها وتوفر الخبراء لها. وتدعم اليابان أيضاً اتخاذ عدد من ترتيبات التعاون الإقليمي الواسع النطاق: تنمية حوض نهر ميكونغ، والمعهد الأفريقي لتنمية القدرات.

٤٠ - وفي العقد الأخير، قدّم الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء؛ وبلدان الشمال الأوروبي؛ والولايات المتحدة، جميعاً مبالغ مالية كبيرة لكثير من المبادرات فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠٠٣، أشادت اللجنة الرفيعة المستوى بتحريك الاتحاد الأوروبي لاجتذاب شركائه الاثني عشر من منطقة البحر المتوسط إلى الشراكة الأوروبية - المتوسطية.

٤١ - وتعزو البلدان المتقدمة النمو مساندتها لترتيبات الثلاثية إلى زيادة "الملكية" القطرية للبلدان النامية لمشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وغدا استخدام خبراء من البلدان النامية فعالاً من حيث التكلفة، فضلاً عن أن له جاذبية من الناحية الثقافية والاجتماعية. وقُدّم الدعم الثلاثي، في معظم الأحيان، إلى برامج التدريب. وقُدّم أيضاً دعم لإنشاء نظم تكنولوجية وإدارية لمواضيع محددة، ولتكييف التكنولوجيات، واستخدام خبراء بلدان الجنوب من أجل تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات الاستشارية، ودعم مراكز الخبرة الفائقة لمؤسسات الجنوب، وإقامة الشبكات فيما بينها.



٤٢ - وفي عام ٢٠٠٢، نشرت مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة تقريراً بعنوانه "التعاون فيما بين بلدان الجنوب: الدروس المستفادة" الذي أبرزت فيه أهمية تصميم المشاريع في تحديد النهج الأكثر ملاءمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. أما محددات النجاح الأخرى فكانت، بشكل واضح: تحديد الأهداف، ووجود المشاركين الملائمين والملتزمين، والرصد المستمر، ومتابعة التقييم. وكانت العلاقات الطويلة الأجل، واستمرار التمويل، أكثر فائدة لكل من المانحين والمستفيدين، من المشاريع المنفذة لمرة واحدة.

٤٣ - وحاولت البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدخول في شراكة مع عدد من البلدان النامية المتوسطة الدخل، لتقديم المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً.

## جيم - المبادرات الإقليمية والأقليمية

### المبادرات الإقليمية

٤٤ - تهدف التوصيات الإقليمية للعمل في خطة عمل بوينس آيرس إلى: (أ) تعزيز المؤسسات والمنظمات القائمة؛ (ب) وإقامة روابط مشتركة بين المؤسسات في المجالات ذات الأولوية العليا؛ (ج) وتعزيز القدرات على جمع البيانات وتحليلها؛ (د) وتحسين نظم المعلومات الإقليمية من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (الفقرة ٣٤). وعلى الحكومات الشروع في مشاريع تعاونية، اعتماداً على هذا الأساس المتين من المؤسسات والمعلومات. ورغم أن العملية المنهجية التي أوصى بها المؤتمر المعني بالتعاون فيما بين البلدان النامية، لم تتبع، في أي منطقة من المناطق، فقد تضاعف عدد المنظمات الإقليمية بدافع من أهداف اقتصادية وسياسية. وفي تسعينيات القرن الماضي، في حين شارفت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية على تحقيق هدف إقامة نظام تجاري عالمي مبني على قواعد، تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، حدث اندفاع لإبرام اتفاقات تجارة إقليمية، تعطي البلدان حيزاً أكبر بعض الشيء، في مجال السياسات، في النظام العالمي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، أُخطرت منظمة التجارة العالمية بـ ٤٢١ اتفاقاً للتجارة الإقليمية، و ٤٠٠ اتفاق آخر جاهزة للبدء فيها. ويُقدَّر أن حوالي ٤٠ في المائة من هذه الاتفاقات هي فيما بين بلدان الجنوب.

٤٥ - وتطوّر الآن كثير من شبكات التعاون في المجالات الرئيسية، المقامة خلال العقد الأول من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إلى ترتيبات إقليمية مستندة إلى معاهدات، ولها روابط أقليمية.

## إقامة مناطق جوار دون إقليمية وإقليمية

٤٦ - منحت الدينامية الاقتصادية التي سادت في بعض البلدان النامية مؤخرًا طاقة أكبر لمخططات التكامل الإقليمي. فأنشأت دول أمريكا اللاتينية "مصرف الجنوب" في عام ٢٠٠٧، لتمويل التنمية في المنطقة. وأنشأت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية (كاريكوم) وجماعة دول الأنديز والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) إطارًا مؤسسيًا وتنظيميًا لتيسير ربط شبكات النقل البرية والبحرية في هذه البلدان. وفي أفريقيا، استحدثت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي برنامج تيسير التجارة والنقل العابر، في حين اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي البروتوكول المتعلق بالنقل والاتصالات والأرصاء الجوية. واعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، خريطة الطريق نحو إيجاد نقل بحري متكامل وتنافسي. وشرع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي في تنفيذ عدد من مبادرات التجارة والنقل داخل منطقة وسط آسيا وغربها. وبدأت بالفعل خدمات جديدة لنقل البضائع بالسكك الحديدية التي تربط مدينة ألماتي في كازاخستان بعواصم جمهوريات وسط آسيا الأخرى، وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا.

٤٧ - وشرعت أفريقيا وأمريكا الجنوبية في تشكيل اتحادات قارية. إذ ستوحد ١٤ منظمة من المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا في الاتحاد الأفريقي، بموجب القانون التأسيسي الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠٠٢. وقد بدأت العمل بالفعل بعض هيكله - مثل البرلمان، ومجلس السلام والأمن. أما في مجال التعاون الإنمائي، فقد ركزت الدول الأفريقية منذ عام ٢٠٠١، على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وهي مفهوم استراتيجي لعمل متكامل مع رقابة من خلال استعراض يقوم به الأقران. وتكتسب عملية تنفيذ الشراكة زخمًا. وأُحييت تطلعات طويلة الأمد إلى تشكيل "الولايات المتحدة الأفريقية"؛ وكشفت خمس دول أعضاء في مجموعة شرق أفريقيا النقاب عن خطط محددة لتشكيل دولة اتحادية واحدة.

٤٨ - وتتقدم أيضًا رحلة أمريكا الجنوبية صوب تشكيل اتحاد قاري، حيث وُقِّع على القانون التأسيسي لاتحاد دول أمريكا الجنوبية، في أيار/مايو ٢٠٠٨، ويُتوقع أن يؤدي كيان على غرار الاتحاد الأوروبي مهامه بحلول عام ٢٠١٩. وسيتألف الاتحاد من جميع الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وجماعة دول الأنديز، أي ما مجموعه ١٢ دولة. وستعزز قوة الدفع نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين دول الجنوب بالتعاون مع هذه المبادرات.

## المبادرات الإقليمية

٤٩ - تزايد التعاون الإقليمي أيضا في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠٠٥، توّطد التعاون الآسيوي والأفريقي بقدر أكبر مع إنشاء شراكة جديدة هي الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية، وتجلّى هذا التعاون في تزايد التجارة والتدفقات الاستثمارية بين المنطقتين. وفي عام ٢٠٠٥ أيضا، نظمت جماعة دول أمريكا الجنوبية أول مؤتمر قمة مشترك بين جماعة دول أمريكا الجنوبية وجماعة الدول العربية في البرازيل، وشاركت في عام ٢٠٠٦ في تنظيم مؤتمر القمة المشترك بين جماعة دول أمريكا الجنوبية والدول الأفريقية الذي عقد في نيجيريا. وقبل الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعقودة في عام ٢٠٠٧، اتفقت الدول العربية وبلدان أمريكا اللاتينية على إنشاء إطار مشترك للتعاون في مجالات تتعلق بحماية البيئة في قطاعات مثل الجفاف، وتغير المناخ، ومصادر الطاقة المتجددة، والموارد المائية، ومكافحة التلوث، وحماية البيئة الحضرية.

٥٠ - وبالإضافة إلى المبادرات القائمة على نطاق مناطق أسرها، سعت بلدان فرادى إلى تنفيذ مبادرات إقليمية. فقد عقدت كل من الصين والهند اجتماعات حضرها كثير من القادة الأفريقيين روعيت فيها أولويات القارة واتفق فيها على برامج ثنائية. وأقام كلا البلدين صلات قوية مع بلدان أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية. وبدأت ماليزيا في عام ١٩٩٦ في إقامة 'شراكات ذكية' مع بلدان الجنوب الأفريقي لتبادل الخبرات فيما بينها بشأن تكوين وتنفيذ رؤيتها الوطنية من خلال الحوار الدولي. وأشرفت وكالة التنمية التركية على ٩٣٠ مشروعا ونشاطا نفذت في ٩٠ بلدا ناميا حتى عام ٢٠٠٧، ودأبت طول تاريخها على تخصيص ما يزيد على أكثر من ثلثي ميزانيتها الإنمائية للبرامج المشتركة فيما بين بلدان الجنوب.

٥١ - وتشمل المبادرة المتعددة الأطراف المشتركة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا طائفة من الأنشطة: من مشروع لمكافحة الجوع يدار عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التعاون في مجالات التكنولوجيا العالية. وعلاوة على ذلك، أدى الحوار بين هذه البلدان دورا هاما في توطيد وتيسير التعاون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب، كما انعكس ذلك في تأييدها بالإجماع إنشاء فريق عامل لتنفيذ الاتفاق الثلاثي لتحرير التجارة بين الهند والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، في مؤتمر القمة الأول للبلدان الثلاثة.

## دال - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

### ١ - الدور الحفاز

٥٢ - طرحت خطة عمل بوينس آيرس في البداية تحديات مفاهيمية هائلة على منظومة الأمم المتحدة. فالمنظمات التي اعتادت على تنفيذ مشاريع لا تحتاج إلا إلى معرفة بلوجستيات البلدان النامية أصبح يتعين عليها الآن أن تفهم حقائق الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي والثقافي لهذه البلدان. ويستلزم كل ما تضمنته الخطة من توصيات تتعلق بالمسائل الإقليمية والأقليمية والعالمية، باستثناء توصيتين، أن تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات على نطاق لم يُجرَّب من قبل. فقد أعلن المؤتمر في الفقرة ٤٥ من الخطة<sup>(١)</sup> إنه "يتعين على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون متشبعا بأكمله بروح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن تقوم مؤسسات المنظومة بدور بارز كمحفز ومشجع". وهذا أمر لم يحدث في البداية. وخلال العقد الأول من تنفيذ الخطة، كان كل تقرير تعده اللجنة الرفيعة المستوى كل سنتين بشأن رصد التقدم المحرز يعرب عن عدم الرضا عن أداء منظمات الأمم المتحدة. وقد وضعت المبادئ التوجيهية لمنظمات الأمم المتحدة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للمرة الأولى في منتصف تسعينيات القرن الماضي، ولم يخضع الأداء للتقييم إلا بحلول عام ٢٠٠٣.

٥٣ - وخلال العقد الأول من تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، كان كل تقرير تعده اللجنة الرفيعة المستوى كل سنتين بشأن رصد التقدم المحرز يعرب عن عدم الرضا عن أداء منظمات الأمم المتحدة. وأدى هذا إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وأعقب ذلك وضع معايير تقييم الأداء. وأحرزت منظمات الأمم المتحدة تقدما منتظما في العقد الثاني والثالث من تنفيذ الخطة، فأصبحت من المناصرين والدعاة الحازمين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبات كل برنامج يتضمن الآن عنصرا يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأصبح هذا التعاون في بعض البرامج عنصرا رئيسيا للسياسة والبرمجة.

### ٢ - الجهود المتعلقة بالسياسات

#### الدور التنظيمي

٥٤ - جمعت الأمم المتحدة، في إطار اضطلاعها بدورها التنظيمي، بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجيات وبلورة توافق في الآراء بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية. وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية نموذجا لهذه

الوظيفة لأنها حثت البلدان على استحداث استراتيجيات وطنية وإقليمية للحد من الفقر المدقع والجوع، وشجعتها كذلك على العمل معا من أجل التوصل إلى الحلول على نطاق العالم النامي بأسره. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أطلقها صندوق الأمم المتحدة للسكان والجماعة الكاريبية تحت مسمى: "تخطي الحدود: توحيد الشعوب" بغية بناء القدرات الإقليمية عن طريق تعزيز الوصول بصورة أكبر إلى المساعدات الفنية والفرص التدريبية في مجالات الصحة الإنجابية والتعليم، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدريب على اكتساب المهارات الحياتية، والتخطيط الوظيفي، والأبوة والأمومة، والمساواة بين الجنسين<sup>(٨)</sup>.

### الدعوة

٥٥ - في إطار منظومة الأمم المتحدة، يأتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رأس المدافعين عن اتباع نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية. وهو يؤدي دوره هذا من خلال دعمه للجنة الرفيعة المستوى ولشئى منتديات الحوار فيما بين بلدان الجنوب. وهو يقود أيضا إعداد الدراسات التحليلية والمبادئ التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التقارير التي يقدمها كل سنتين مدير البرنامج والأمين العام إلى الهيئات الحكومية الدولية بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتقدم كثير من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المساعدة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق توفير البحوث والبيانات بشأن الاتجاهات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات كل منها.

### توجيه ومشورة الخبراء

٥٦ - ترد أمثلة على ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشورة وتوجيه الخبراء في تقرير الاقتصاد الإبداعي لعام ٢٠٠٨<sup>(٩)</sup>، الذي اشترك في إعداده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومركز التجارة الدولية، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي منتدى التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب، الذي استضافه الأونكتاد في إطار اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتعاون الدولي: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي المعقود في جنيف

(٨) انظر SSC/15/1، الفقرة ٤٠.

(٩) UNCTAD/DITC/2008/2.

في شباط/فبراير ٢٠٠٩، استكشف المشاركون السبل الكفيلة بمساعدة بلدان الجنوب على اتقاء الآثار الكاملة للأزمة المالية. وللأونكتاد تاريخ طويل في إتاحة بحوث وبيانات قيمة تساعد على تنوير سياسات البلدان النامية من خلال إيضاح الاتجاهات السائدة وتوفير تحليلات اقتصادية مرتبطة بالتطورات، ولا سيما في سياق العولمة.

### تعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صميم الأنشطة

٥٧ - يتزايد تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمال وخطط وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الإنمائية. ومنذ عام ٢٠٠٣، جرى إدماج هذا التعاون في إطار مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي: الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر، ومنع الأزمات والتعافي منها، والطاقة والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطاره التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه أحد "المحركات الرئيسية لفعالية التنمية"<sup>(١٠)</sup>، منيطة بالمكاتب الإقليمية أن تقف على القضايا، وتساعد على تحديد الشروط الضرورية للتعاون، وتشجع مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورا تنسيقيا في تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فيشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يشرف على نظام المنسق المقيم، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في حين تتولى الوحدة الخاصة رصد وتنسيق وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم الوحدة الخاصة المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالاشتراك مع يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدير صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٨ - ومن الأمثلة الأخرى على التزام وكالات الأمم المتحدة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، التي تركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي صيغت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، أصدرت لجنة السياسات التابعة للأمم المتحدة العام للأمم المتحدة، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، القرار ٢٦/٢٠٠٨ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي أشار إلى أن الأمم المتحدة عليها "التزام قوي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه أداة

(١٠) انظر SSC/15/2، الفقرة ٦.

حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية“ .  
 وطلب إلى كبار المسؤولين بذل مزيد من الجهود لتعميم الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبناء على ذلك، يجري إعداد إطار تعاوني مشترك بين المنظمات من أجل تعزيز الدعم الجماعي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب بشأن الأمن الغذائي، وتغير المناخ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

### ٣ - الجهود المتعلقة بالبرمجة

#### البحث والتدريب

٥٩ - شكل البحث والتدريب جانباً رئيسياً من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتقود اليونسكو هذا النشاط بالنظر إلى أن معظم برامجها تقوم من الناحية التقليدية على التفاعل فيما بين البلدان على أساس إقليمي بشأن مسائل مثل المعايير التعليمية، والتنمية الثقافية، والتدريب والبحث العلميين. ومن قصص النجاح اللافتة للانتباه بوجه خاص أكاديمية العالم الثالث للعلوم، وهي برنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يقدم، بدعم من اليونسكو، منحا وزمالات وجوائز للبحث والتدريب لعلميين شباب من البلدان النامية، مما يساعد بعضاً من أفضل أصحاب المواهب في البلدان النامية على التركيز على مشاكل الفقراء.

٦٠ - ومن الأمثلة الأخرى لجهود الأمم المتحدة مركز التجارة الدولية، وهو مشروع مشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، يزود البلدان النامية بتحليلات حاسوبية تجرى عند الطلب للإمكانيات التجارية بحسب البلد، والمنطقة، والقطاع، والمنتج. ووضع مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في أيار/مايو ٢٠٠٨ خطة عمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية، تتضمن عنصراً قوياً يتعلق بالبحث التعاوني يركز على تبادل المعارف والخبرات العلمية والتقنية، إلى جانب إجراء التقييمات الاستراتيجية وتحديد أوجه القوة المشتركة والفرص التي تحقق نفعاً متبادلاً.

#### المشورة التقنية

٦١ - تشارك منظومة الأمم المتحدة بصورة نشطة في تقديم توجيه ومشورة تقنيين من قبل الخبراء باستخدام وسائل مشتركة فيما بين بلدان الجنوب. وفي إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، عاش أكثر من ٤٠٠ ١ خبير وتقني من البلدان النامية الأكثر تقدماً وعملوا مع المزارعين في البلدان التي طلبت المساعدة.

ويعد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مثلاً على تقديم خدمات الخبراء من جانب الأمم المتحدة، وذلك عن طريق إنشاء مرافق للدعم التقني في ٩٠ بلداً نامياً في شتى أرجاء العالم توفر قواعد بيانات بشأن الخبراء والاستشاريين المحليين والإقليميين، وتنفذ أنشطة للدعم التقني وبناء القدرات فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٢ - وبالمثل، تنتمي أغلبية الخبراء الذين يوفهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٨، جاء معظم المتطوعين (٧٩ في المائة) الذين خدموا في الميدان من بلدان نامية، وكان أغلبهم من أفريقيا. وخدم ما يزيد على ثلث المجموع في بلدانهم باعتبارهم متطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة، بينما اضطلع آخرون بمهام دولية في جميع المناطق. والمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) برنامج طموح لإنشاء مراكز للخبرة الفائقة في البلدان النامية. وعلى هذا المنوال نفسه، أُطلقت، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٤، شبكة شركاء في التنمية السكانية، كشبكة حكومية دولية تضم أكثر من ٢٠ بلداً نامياً، وقامت هذه الشبكة بتوفير دعم وتعاون تقنيين في مجالي السكان والصحة الإنجابية. ويجري إنشاء مراكز اليونيدو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البلدان المتوسطة الدخل من أجل تيسير تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا بينها وبين أقل البلدان نمواً. وافتتح أول مركز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الهند في عام ٢٠٠٦، وأنشئت مراكز مماثلة في الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والبرازيل والصين ومصر.

### توثيق أفضل الممارسات

٦٣ - تبذل وكالات الأمم المتحدة جهوداً متضافرة لتوثيق أفضل الممارسات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ذات الصلة بمجالات عملها. فمنظمة الصحة العالمية تحتفظ بقاعدة بيانات إقليمية تتضمن معلومات عن المراكز وأفرقة ولجان الخبراء الاستشارية وأفرقة الدراسات والأفرقة العلمية المتعاونة معها وغيرها من آليات التعاون لأغراض البحث الرامية إلى توسيع نطاق فرص البحث التعاوني، ونشر استنتاجات البحوث وتعزيز الوصول إلى الابتكارات وتكنولوجيا وخدمات الرعاية الصحية المناسبة. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومة البرازيلية، بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الفقر في برازيليا، الذي يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البحث والتدريب التطبيقيين بشأن الفقر. وإضافة إلى ذلك، يصدر البرنامج الإنمائي تقارير عن التنمية البشرية على الصعيدين الوطني والإقليمي يشترك فيها أكاديميون محليون، الأمر الذي يشكل تقدماً كبيراً على مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجال الفكري.



## إقامة شبكات للتواصل

٦٤ - تحظى شبكات التواصل بدعم قوي من الأمم المتحدة. فقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من 'شبكات المعارف' تغطي المجالات الخمسة لممارسته وتقييم الصلات بين الموظفين والخبراء في مختلف أرجاء العالم لتبادل المعلومات والمعارف. ومنذ ذلك الحين، يواصل البرنامج الإنمائي التزامه بزيادة الانتفاع من هذه الشبكات لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومنذ عام ٢٠٠٦، ما زالت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تعمل لتوسيع شبكة جهات التنسيق بين حكومات دول الجنوب لتشمل الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، مُركّزة في ذلك على تجمعات دون إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الكاريبية، وجماعة شرق أفريقيا.

٦٥ - وبتجميع هذه التجمعات المتباينة في المنطقة دون الإقليمية، تسعى الوحدة الخاصة إلى إقامة الشراكات والعلاقات الرامية إلى الدفع بعجلة التنمية بالوسائل الرسمية وغير الرسمية، وتكتملها برسالة إخبارية شهرية تستعرض معلومات عن التكنولوجيات الجديدة، والحلول في قطاع الأعمال، والاجتماعات والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالتنمية. وما فتئت منظمة الصحة العالمية أيضا تنشط في إقامة شبكات إقليمية للمؤسسات والمنظمات الشريكة المتمرسنة لتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى القطاع الصحي. وتقوم بذلك عن طريق 'محاوِر المعرفة' التي تولّد وتكيّف وتبادل المعارف والخبرات من خلال التدريب وتقديم المساعدة التقنية. وقد اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بدور ريادي في استحداث مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أفضت إلى إنشاء شبكة لبناء القدرات في مجال التدريب على السلامة البيولوجية، تربط بين جامعة كونسيبسيون (Concepción) في شيلي، وجامعة دار السلام، في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وجامعة مالايا (Malaya) في ماليزيا.

## نقل التكنولوجيا

٦٦ - لقد أقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية شبكة من مراكز الخبرة الفاتحة تدعم نقل التكنولوجيا والمعارف إلى أفريقيا من خلال تدريب علماء التكنولوجيا وخبرائها. ويُسهّل المؤتمر أيضا التأثير المتبادل فيما بين أعضاء الشبكة والمشاركين في الدورات التدريبية المنظمة في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا، وشيلي ومصر والهند. كما يشكّل نقل التكنولوجيا جزءا من مهمة مراكز اليونيدو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأنشأت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا الآلية العالمية لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، التي تيسّر تبادل ونقل الحلول الإنمائية والتكنولوجيا الملائمة لأغراض التنمية المستدامة فيما بين تلك البلدان.

## رابعا - الفرص والتحديات الجديدة

### ألف - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المفاوضات العالمية

#### ١ - إرساء معالم الحوكمة العالمية

٦٧ - شهدت الستينيات فيضا من الاتفاقات الدولية فيما بين بلدان الجنوب، منها البلدان المنضوية تحت منظمة البلدان المصدرة للنفط، وحركة بلدان عدم الانحياز، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. بيد أن إنشاء مجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٦٤ كان ثمرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي مهّدت الطريق للبلدان النامية لتمكينها من المشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية وإرساء حوكمة عالمية. وينطوي ذلك على فرز الحقائق والأرقام المتعلقة بالقضايا المعقدة وإيجاد استراتيجية تقبلها جميع الدول الأعضاء فيها (الذين يزيد عددهم الآن على ١٣٠ دولة) والدخول في مفاوضات مفصلة وبندا وبندا بشأن القرارات وخطط العمل المتعلقة بكل القضايا الدولية المطروحة برمتها.

٦٨ - وبالنظر إلى الطابع المعقد لمجموعة الـ ٧٧ بحكم تنوع عضويتها وتعدد مصالحها المختلفة، فقد حققت تلك المفاوضات نجاحا باهرا. فالمجموعة تتعامل على نحو ابتكاري وجاد مع القضايا المعقدة مثل قانون البحار والتحديات البيئية العالمية، دون أن تسمح بأن تضر مصالح أعضائها، التي هي في كثير من الأحيان مصالح متضاربة، بتضامنها الأساسي. وانتفعت المجموعة أيضا من تنوعها بتشجيع وضع استراتيجيات إنمائية دون إقليمية مثل الاستراتيجيات المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتناولت المجموعة أيضا كل قضية من القضايا المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة من زاوية إنمائية. وفي عام ١٩٧١، بدأت المجموعة تنفيذ مهامها من خلال مجموعة من ٢٤ دولة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي عام ١٩٩٤، وافقت المجموعة، في اجتماع إحياء الذكرى الثلاثين لإنشائها على إقامة فروع لها في جميع مراكز الأمم المتحدة الرئيسية على الصعيد العالمي - باريس وروما وجنيف وفيينا ونيروبي. وشهد عام ١٩٩٤ مولد مبادرة أخرى تمثلت في إنشاء آلية التعاون المشترك مع حركة بلدان عدم الانحياز.

٦٩ - ولم تقتصر مجموعة الـ ٧٧ على توفير المناصرين الأساسيين لمنظومة الأمم المتحدة في المسائل الإنمائية التقليدية بل جلبت أيضا مفاهيم جديدة إلى طاولة المفاوضات العالمية، مثل الحق في التنمية والملكية الوطنية للموارد الجينية النباتية والحيوانية. وتشارك المجموعة أيضا على نحو ابتكاري في المفاوضات المتعلقة بمواضيع مثل الحوكمة الجنائية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة. وما زال نمو منظومة الأمم المتحدة خلال العقود القليلة الماضية، بما في ذلك تأسيس

جامعة الأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يكاد يُعزى كلياً إلى مبادرات مجموعة الـ ٧٧.

## ٢ - التصدي للأزمات الناشئة

٧٠ - لقد غيرَ الثقل الجديد الذي اكتسبته البلدان النامية في الاقتصاد العالمي تغييراً أساسياً دينامية المفاوضات العالمية. فلم يكن لهذه البلدان في السابق سوى دور هامشي في المفاوضات التجارية العالمية، لكن نظراً للأهمية العالمية التي تحظى بها صناعاتها التحويلية وأسواقها في الوقت الحالي، فلا يمكن أن يحالف النجاح نتائج تلك المفاوضات بدون تعاونها - على غرار ما تبرهن عليه جولة الدوحة التي تم تعليقها. وتركز مصالح البلدان النامية في اتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية الآن على الأفضليات التجارية القائمة على المعاملة بالمثل بقدر ما تركز على المساعدة أو نقل التكنولوجيا. وبغية التصدي للأزمة المالية العالمية الراهنة، بدأت البلدان النامية المطالبة بإلحاح بإشراكها في عملية الإدارة المتعددة الأطراف للنظام النقدي والمالي الدولي. وترغب هذه البلدان أيضاً في تغيير النظام ذاته لكي يكفل دعم النظام التجاري العالمي للأهداف الإنمائية. وسوف يستلزم تحقيق هذه الأهداف زيادة التضافر فيما بين أعضاء المجموعة وإقامة شراكات أقوى مع بلدان الشمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

## باء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار

### ١ - أقطاب النمو الجدد في الجنوب

٧١ - عندما انتظمت البلدان النامية في إطار مجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٦٤ تصورت أن الاقتصاد العالمي مقسم بين مجموعة بلدان "المركز" وهي البلدان الصناعية ومجموعة بلدان "الحيط" وهي البلدان الزراعية في العالم النامي. وبعد مرور أقل من خمسة عقود على ذلك التاريخ، أصبح هذا المفهوم لا أساس له ذلك أن العالم الصناعي يواجه الآن أزمة اقتصادية بينما يواصل العالم النامي النمو. فالبرازيل والصين والهند، التي تُعد جميعها قوى محركة لتصدير المنتجات الزراعية، والسلع المصنوعة، وخدمات المعلومات، من المتوقع أن تنتعش بخطى أسرع رغم ما تعاني منه من تباطؤ. وحتى أفريقيا ما زالت إلى حد ما في منأى عن تراجع الطلب على سلعها الأساسية من البلدان النامية. وبعد زيادة مبيعات البلدان النامية بمقدار أربعة أضعاف فيما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، فإنها الآن تصدر ربع موادها الخام ومعادنها و ٢٠ في المائة من إنتاجها النفطي إلى آسيا.

٧٢ - وفي العقد الماضي، أصبحت البلدان النامية أكبر المساهمين في التجارة العالمية. فظهور الصين وجيرانها بوصفهم محور الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي جعل منها مراكز لتجارة السلع فيما بين بلدان الجنوب، التي ارتفعت قيمتها من ٥٧٧ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى أزيد من ترليون دولار في عام ٢٠٠٦. وخلال الفترة نفسها، زادت حصة الصادرات فيما بين بلدان الجنوب بنسبة ٧ في المائة في أفريقيا و ٤ في المائة في آسيا و ٣ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي<sup>(١١)</sup>. وتمثل السلع المصنوعة الآن زهاء نصف التدفقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب؛ ونمت أيضا تجارة السلع الأساسية بما فيها أنواع الوقود وبخاصة على صعيد أقاليمي، حيث تتقدم آسيا نحو التحول إلى سوق حيوي بالنسبة لأفريقيا. ويؤجّه أزيد من ٤٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا حيث تُعد الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا وشيلي والمكسيك وبلدان آسيوية أخرى من بين المصادر الرئيسية لهذه التدفقات<sup>(١٢)</sup>. وعلى الرغم من هذه المكاسب العامة فإن أغلبية الفوائد متركرة في آسيا (انظر الجدول ١).

#### الجدول ١

#### التجارة فيما بين بلدان الجنوب - مفصلة بحسب الوجهات، ٢٠٠٦<sup>(أ)</sup>

(كنسبة مئوية من إجمالي التجارة فيما بين بلدان الجنوب)

أفريقيا	الأمريكتان	آسيا
١,٤	٠,٦	٢,٦
٠,٦	٥,٨	٣,٣
٤,٣	٣,٩	٧٧,٦

(أ) UNCTAD TD/425.

#### ٢ - تنسيق السياسات والجهات غير الدول

٧٣ - لقد هيأت السياسات الوطنية، التي كثيرا ما تكون ثمرة للتعاون بين بلدان الجنوب، السياق الملائم لاجتذاب المستثمرين الأجانب. ويصدق هذا بوجه خاص على آسيا التي تتمتع بقوة عاملة على درجة عالية من التمرس وبنية تحتية أساسية متفوقة للنقل.

(١١) انظر TD/B/C.II/MEM.2/2.

(١٢) TD/B/C.II/MEM.2/2. 11.

ويوجد في هذه المنطقة دون الإقليمية، باستثناء اليابان، ١٦ من أكبر الموانئ في العالم البالغ عددها ٢٥ ميناءً و ١٤ من أكبر موانئ الحاويات البالغ عددها ٢٥ ميناء.

٧٤ - والشركات عبر الوطنية الجنوبية آخذة أيضا في الازدياد، محفزة في كثير من الأحيان هذه الزيادة في حجم الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الأخرى للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. وتشير تقارير الاستثمار العالمي في الفترة من ١٩٩٣<sup>(١٣)</sup> إلى ٢٠٠٥<sup>(١٤)</sup> التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى زيادة في عدد الشركات عبر الوطنية الأم في البلدان النامية من ٢٧٠٠ شركة إلى ٨٠٢٩ شركة. وخلال العشرين سنة الماضية، زادت أصول الشركات عبر الوطنية الجنوبية بنسبة ثمانية عشر ضعفا، في حين زاد عدد موظفيها بنسبة ثلاثة أضعاف. وتنتج المنتجات الآن في كل أنحاء العالم بأجزاء تُستمد من مختلف المناطق والبلدان، مما يبرهن أيضا على تعمق اندماج الشركات والقطاع الخاص في بلدان الجنوب.

٧٥ - وتواصل البلدان النامية المساهمة بنشاط في الجولة الراهنة للمفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، الذي يحدد الإطار اللازم لتشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب وذلك من خلال إبرام اتفاقات التجارة والتعريفات التفضيلية المسموح بها في إطار منظمة التجارة العالمية. ويعزى إلى المشاركين في هذا النظام العالمي نحو نصف جميع صادرات البلدان النامية.

٧٦ - وغدت البلدان ذات الاقتصاد النامي أيضا مصدر جذب للاستثمار من جميع المناطق، بما في ذلك التدفقات فيما بين بلدان الجنوب. ويُعد تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج من البلدان النامية، والذي سجّل رقما قياسيا بلغ ٢٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، قصة أخرى من قصص النجاح لبلدان الجنوب، نظرا لأن حوالي ٤٠ في المائة من هذه الاستثمارات يجري تداولها فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يُعزى فضل كبير في ذلك إلى حكومات البلدان النامية التي أنشأت إطارا لإبرام معاهدات الاستثمار الثنائية التي تيسر الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي. فمن بين ٢٦٠٨ من هذه المعاهدات القائمة حاليا، أبرمت ٢٧ في المائة منها فيما بين البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت سياساتها الداعمة للأعمال التجارية نموا سريعا في عدد الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية المدرجة على قائمة مجلس فورتشن التي تضم أعلى ٥٠٠ شركة تحقيقا للإيرادات في العالم: حيث ارتفع عددها من ١٩ في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ شركة في عام ٢٠٠٩.

(١٣) تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣، ص ٢٠ في النص الإنكليزي.

(١٤) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥، المرفق ألف - أولا - ٨، الصفحتان ٢٦٤ و ٢٦٥ في النص الإنكليزي.

٧٧ - وبرزت أيضا أوجه التكامل فيما بين بلدان الجنوب في التدفقات الاستثمارية. فأوجه التشابه في الظروف البيئية والمناخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان تُترجم إلى برامج للاستثمار الأجنبي المباشر مؤاتية للبلدان المضيفة في مجال التكنولوجيا، وتعزيز المهارات، والمعرفة، ونماذج الأعمال. وتبين الاستعراضات التي يجريها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسياسات الاستثمار في أكثر من ٢٠ بلدا ناميا أن الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب يميل إلى أن يكون كثيفا في العمالة ويهيئ فرصا أكثر للعمل تفوق الفرص التي يولدها الاستثمار المباشر الكثيف بصفة عامة في رأس المال المقدم من بلدان الشمال. وكثيرا ما تتجه الاستثمارات الآسيوية في أفريقيا نحو المشاريع الجديدة بدلا من الاتجاه لشراء الشركات القائمة أو الاندماج معها.

٧٨ - وتشير هذه التطورات إلى تنامي أهمية الأدوار التي تقوم بها التجارة والتمويل والاستثمار في عملية التنمية البشرية المدعومة بالسياسات الوطنية والإقليمية والعالمية التي يتم وضعها في كثير من الأحيان في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## جيم - تحديات ملحة

### ١ - عشر التنمية الاجتماعية

٧٩ - إن كون البشر مقياساً لكافة أنواع "التنمية" حقيقة غالباً ما تغيب عن المناقشات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وكل جانب من جوانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب جرى تناوله في هذا التقرير له صلة بالتنمية الاجتماعية، ولكن التشديد على أهميته يقتضي النظر في علاقته بالتنمية "بمعزل" عن غيره. فالسمة الأولى للحالة الاجتماعية العالمية الراهنة هي تقسيم سكان العالم الذين يربو عددهم على ٦ بلايين نسمة إلى أغلبية من الفقراء تشكل الثلثين ويعيش معظمهم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وثلث من الأثرياء الذين يعيش معظمهم في المجتمعات الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأجزاء من استراليا وآسيا. وهذا الانقسام، وإن كانت قد خفت حدته بفضل ارتفاع مستوى المعيشة في عدد متزايد من البلدان المتوسطة الدخل، يتجسد في أشكال عديدة، كما أوضحت الأعداد الأخيرة من "تقرير التنمية البشرية":

(أ) يعيش ١,٤ بليون شخص على ١,٢٥ دولار أو أقل في اليوم، ويعيش ٦,٢ بليون شخص على دولارين أو أقل في اليوم؛

(ب) يموت نحو مليوني طفل سنوياً بسبب الافتقار إلى المياه النقية ومرافق الصرف الصحي الكافية. ويموت سنوياً ٨,٨ ملايين طفل قبل أن يبلغوا الخامسة من العمر، ويقضي معظمهم نحبه بأمراض أصبح الشفاء منها ممكناً منذ وقت طويل؛

(ج) ويملك أغنى ٥٠٠ شخص في العالم دخلاً مجتمعاً يفوق دخل أفقر الفقراء البالغ عددهم ٤١٦ مليوناً. ولا يملك ٤٠ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون على دولارين أو أقل في اليوم سوى ٥ في المائة من الدخل العالمي، بينما يملك أغنى ١٠ في المائة ٥٤ من المائة من هذا الدخل؛

(د) وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يحصل أقل من ٤٠ في المائة من النساء على الرعاية الصحية المدربة أثناء الولادة، وفي جنوب آسيا، يحصل أقل من ٣٠ في المائة من النساء على هذه الرعاية. وتلد أكثر من ٦٠ مليون امرأة سنوياً بدون الحصول على رعاية مدربة؛

(هـ) وقد خفض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العمر المتوقع في بوتسوانا إلى ٣١ عاماً. وحالياً تقل فرصة أبناء زامبيا في بلوغ سن الثلاثين عن الفرصة التي كانت متاحة لشخص ولد في إنجلترا في عام ١٨٤٠؛

(و) ولا تولد أفريقيا، التي تضم ١٤ في المائة من سكان العالم، سوى ٣ في المائة من طاقتها الكهربائية. ويتجاوز بالكاد إجمالي الطاقة المستخدمة في القارة ١٠٠.٠٠٠ ميغاواط، وتبلغ حصة الجنوب الأفريقي ٤٧ في المائة وحصة شمال أفريقيا ٣٥ في المائة من هذه الطاقة؛

(ز) ولقد فرَّ الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل وحياة كريمة من البلدان النامية بأعداد كبيرة. ويقدر عدد المهاجرين في العالم اليوم بـ ١٩٢ مليون مهاجر. ويعيش واحد من كل ٣٥ شخصاً ويعمل في بلد أجنبي. وتجاوز التحويلات التي يرسلونها إلى بلدانهم المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنسانية معاً؛

٨٠ - ولمواجهة التحديات الإنمائية، يواصل المجتمع المدني عبر الجنوب بجمّة الأنشطة التي تتراوح من الأبحاث والمناصرة إلى توفير الحاجات الأساسية، وغالباً ما يوظف الوسائل المتاحة فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق الغايات المرجوة. ومن الأمثلة على ذلك أكاديمية العالم الثالث للعلوم، بمياكلها المساعدة، من قبيل منظمة العالم الثالث لدور المرأة في العلم، وشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية - وتدعم جميعها البحث العلمي في البلدان النامية. وتنشر منظمة "الرصد الاجتماعي"، وهي منظمة غير حكومية يوجد مقرها في مونتيفيديو، تقريراً سنوياً يعرض منظور البلدان النامية عن التطورات الدولية. ومثال آخر على ذلك الجمعية النسائية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، وهي تضم شبكة من ٤٠ مكتباً قطرياً شعبياً تدافع عن المرأة والطفل والأسرة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨١ - وكان للأفراد أيضاً أثر إيجابي على التفاعلات فيما بين بلدان الجنوب خلال العقود الأخيرة، وتضم الأمثلة من أفريقيا وانغاري ماثاي لالتزامه بالعمل على حماية البيئة، ومو إبراهيم، لالتزامه بحفز القادة الأفارقة على التوجه نحو حكم أكثر ديمقراطية. وأنشأ الفائز البنغلاديشي بجائزة نوبل، محمد يونس، مصرف غرامين القائم على مفهوم التمويل الصغير، مما أتاح للملايين من الفقراء في كل أنحاء العالم النامي أن ينعموا بالاستقلال الاقتصادي.

٨٢ - واعتمدت الحكومات قرارات وإعلانات واتفاقيات ومعاهدات كثيرة تعالج العديد من التحديات التي تواجهها البلدان النامية. وبدأت الكيانات الحكومية وغير الحكومية عمليات استشارية وشبكات لتبادل المعارف يعمل العديد منها فيما بين بلدان الجنوب. ويتطلب برنامج التنمية الذي محوره الناس متابعة حكومية وتنفيذاً للمعاهدات والاتفاقات القائمة، بالإضافة إلى التزام قوي فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## ٢ - الأزمات الناشئة

٨٣ - إن الاحتباس الحراري هو أكثر الأزمات الناشئة خطورة اليوم وقد نتج عن انبعاث غازات النفايات الصناعية. وإذا ما قدر لهذا الاتجاه أن يستمر، قد يزيد متوسط درجات الحرارة العالمية بأكثر من ٥ درجات مئوية في هذا القرن، وذلك في وقت تتمثل فيه العتبة التي يبدأ عندها خطر تغير المناخ، الذي يسبب أضراراً بيئية لا يمكن عكس آثارها، في زيادة بنحو درجتين مئويتين. ولو قدر لذلك أن يحدث، فسوف يتأثر ملايين الأشخاص في كل أنحاء العالم بسبب التغيرات في أنماط إنتاج الأغذية، وانتشار الأمراض المعدية، وعدم توافر المياه، وارتفاع مستوى سطح البحار. ولمواجهة ذلك، سعت الحكومات إلى الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري عن طريق تحديد معايير قانونية. وبموجب بروتوكول كيوتو للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ<sup>(١٥)</sup>، وافقت معظم البلدان المتقدمة النمو (باستثناء أستراليا والولايات المتحدة) على خفض انبعاثاتها إلى الأهداف المحددة بحلول عام ٢٠١٢.

٨٤ - واتخذ إجراء مفيد بين بلدان الجنوب يتعلق بأحد جوانب الاحتباس الحراري، المتمثل في الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ. ويشكل ذلك جزءاً من الجهد لتحسين التأهب لمواجهة الكوارث الذي بدأ في التسعينيات وأحدث تغييراً في السياسات الدولية إلى حد كبير: ولم يعد ينظر إلى الإغاثة في حالات الكوارث على أنها نشاط مخصص لغرض محدد بل نشاط يحتاج إلى التخطيط والإدماج في برامج التنمية المستدامة. ويتطلب هذا النهج التعاون فيما بين بلدان

(١٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد رقم ٢٣٠٣، العدد ٣٠٨٢٢.



الجنوب، وذلك لأن فعالية الإغاثة في حالات الكوارث تعتمد اعتماداً كبيراً على سرعة تقديم الإغاثة ودرجة ملاءمتها. ويشدد هذا النهج على سياسة استباقية تتعلق بإعلام الأشخاص وتحفيزهم وإشراكهم في جميع جوانب الحد من مخاطر الكوارث في مجتمعاتهم المحلية. ويشمل ذلك استخلاص الدروس من الكوارث السابقة لتحسين تدابير الحد من الأخطار. ويوفر الإطار التمكيني لهذا النهج كل من استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً لعام ١٩٩٤<sup>(١٦)</sup>، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي أعلنتها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفتها إطاراً مشتركاً بين الوكالات في عام ٢٠٠٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٥٤/٢١٩)، وإطار عمل هيوغو، ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث<sup>(١٧)</sup>.

٨٥ - ولتنفيذ الاستراتيجية الدولية باعتبارها استراتيجية لبلدان الجنوب، أنشأ البنك الدولي في عام ٢٠٠٦ المرفق العالمي للحد من الكوارث واستعادة القدرة على العمل بعد وقوعها، بدعم من إسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفلندا وكندا ولكسمبرغ والنرويج والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان. ومن المتوقع أن ينفق هذا المرفق ١٠٠ مليون دولار بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥.

٨٦ - وفي ما يتعلق بأزمات ناشئة أخرى مثل انتشار الملوثات السامة براً وبحراً وجواً، وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار التصحر - وجميعها مسائل واردة على جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة - اتفقت الحكومات على خطة استراتيجية تضم بين عناصرها الثمانية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشدد هذه الخطة على بناء قدرات المؤسسات وأهمية دور المعارف العلمية والتكنولوجيا. بما لهما من تأثير بارز على سبل استخدام موارد الأرض وتقاسمها بين سكانها. وقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، أثناء اجتماعه المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨، إعداد خطة عمل متعددة السنوات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية. وفي عام ٢٠٠٧، وافقت الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا، على خطة استراتيجية عشرية (٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨) تحتوي على عناصر هامة مشتركة بين بلدان الجنوب. ودعت إلى إنشاء نظم فعالة لتبادل المعارف، بما فيها المعارف التقليدية، وتحديد الممارسات الفضلى والتجارب الناجحة وتبادلها. ويجري اللجوء أيضاً إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب لضمان الحصول على التكنولوجيا المتاحة.

(١٦) A/CONF.172/9، القرار ١، المرفق الأول.

(١٧) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

## خامساً - استنتاجات وتوصيات

٨٧ - يشهد هذا القرن ارتفاع البلدان النامية إلى مواقع أكثر تأثيراً على الساحة العالمية. وقد أفضى كل من التفوق الاقتصادي والتفاوض الجماعي إلى إسماع صوت هذه البلدان في المفاوضات والمؤسسات الاقتصادية الدولية للحكومة العالمية، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين المنشأة حديثاً. وعلى الرغم من هذا التقدم الهام، تحتاج البلدان النامية إلى آليات أقوى من أجل التنسيق الفعال للسياسات والمؤسسات ذات الصلة، وذلك بغرض تحفيز العمل الجماعي على نحو متضافر. ويلزم إجراء حوار بشأن الإصلاحات اللازمة في مجال السياسات والمؤسسات وكذلك تطوير القدرات للقيام برصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقييمه في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويلزم أيضاً وضع معايير وقواعد وأطر تنظيمية بوسعها أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلزم إعداد منهجيات لجمع المعلومات بشأن تدفقات المساعدات والأشكال الأخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيها التبرعات العينية وتبادل الموارد الطبيعية والمعارف. وينبغي إجراء دراسات لفرادى البلدان والمناطق من حيث مكامن قوتها ومواطن ضعفها لتحديد المواضيع التي يتعين أن تستهدفها المبادرات فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أعظم الأثر.

٨٨ - ولا تزال التدفقات المالية والتبادلات التجارية والمساعدة الإنمائية لها أهمية بالنسبة لنمو البلدان النامية. وتشمل هذه المساعدة الإنمائية تبادل المعارف والتجارب والتدريب ونقل التكنولوجيا والتبرعات العينية وترتيبات تقاسم التكلفة، والقروض بشروط ميسرة، والاعتمادات الائتمانية، والعديد من الممارسات المبتكرة الأخرى. وبالتالي، يلزم جلب لاعبين جدد إلى الميدان يملكون الموارد ويتحلون بالإرادة السياسية لمساعدة بلدان الجنوب الأخرى.

٨٩ - ويسلط هذا التقرير الضوء على أنه في حين انخرطت جميع البلدان النامية في الأنشطة المنفذة فيما بين بلدان الجنوب، فقد اضطلعت البلدان الأكثر تقدماً بدور محوري باعتبارها قوى محركة للبرامج المتعددة الأقطار، ومراكز للمعارف وتبادل الخبرات ومصادر للخبرة المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل. وعلى الرغم من التقدم الذي حققته هذه البلدان المحورية، فلا تزال هناك مجالات تحتاج هي ذاتها فيها إلى المساعدة من أجل بناء القدرات وكفالة توزيع فوائد النمو على نحو عادل بغرض التصدي لجيوب الفقر المزمن ضمن حدودها. ولذلك، فإن عدم التجانس السائد في التنمية القائمة في الجنوب يقتضي نوعين من المساعدة، المساعدة التي تلي حاجات البقاء الأساسية لأولئك الموجودين في أدنى مستويات التنمية،

وتلك التي تركز على حاجات أولئك المتقدمين على مستوى التنمية. ويجب أن تسلم الجهات المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة بهذه الثنائية وتلبي احتياجاتها. وينبغي أن تكفل البلدان النامية في الوقت نفسه وجود البنية التحتية الأساسية اللازمة في مجال السياسات والمؤسسات لكي تستفيد من المساعدة المتاحة لها.

٩٠ - وتدعم الجهات المانحة في بلدان الشمال على نحو متزايد الجهود الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الترتيبات الثلاثية الأطراف. والعكس صحيح أيضاً، فقد تمكنت بعض بلدان الجنوب في حالات معينة من تقديم الخبرات والمهارات إلى البلدان المتقدمة النمو.

٩١ - وتبرز النتائج أيضاً الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة باعتبارها جهة حافزة للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب، وتشير إلى دورها المتزايد كوسيط بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وكميسر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف. وتحلّى منظومة الأمم المتحدة، بفضل وجودها الواسع النطاق في بلدان الجنوب، بالقدرة على اكتشاف القدرات والفجوات القائمة في البلدان النامية، بينما تقوم بجمع الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من برامجها الإنمائية المستمرة وتحليلها ونشرها.

٩٢ - وينبغي أن يركز عمل الأمم المتحدة في المقام الأول على تنمية القدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية عن طريق تيسير تبادل المعلومات داخل الإقليم وفيما بين الأقاليم، وإشراك البلدان التي تعاني من ظروف إنمائية صعبة و تلك التي اكتسبت قدرات تكنولوجية أعلى وقدرات أخرى في تبادلات تعود عليها بالفائدة المتبادلة. وينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف من منظور إقليمي بالدرجة الأولى، عن طريق إقامة الصلات بين مراكز الخبرة الفاتحة الوطنية، وجلب الخبرات المعيارية العالمية المقترنة بولايات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، وممارسة الحياد السياسي في مواجهة الحساسيات المحلية، مما يعزّز بالتالي عمليات التكامل دون الإقليمية والإقليمية.

٩٣ - ويمكن أن تشكل عمليات التكامل الإقليمية هذه مجالات للقيام بالمزيد من الدراسة والمناقشة، ولتمكين منظومة الأمم المتحدة من دعم خطط تنمية القدرات الوطنية على نحو أفضل لبناء علاقات حوار دون إقليمية وإقليمية في الجنوب. وتعود هذه المبادرات بالمزيد من الفوائد على عدد كبير من البلدان والشعوب، ولكنها تتطلب أيضاً تعديلات في الترتيبات المؤسسية للتمويل والبرمجة.

٩٤ - وقد بذلت بلدان الجنوب جهوداً في مجال الحل الجماعي للمشاكل، وإنشاء أسواق مشتركة إقليمية، واتحادات جمركية، وأطر مؤسسية وتنظيمية، وشبكات للنقل والاتصالات

فيما بين الدول، ولكن يمكن تحقيق مزيد من المكاسب نظراً لأن تنسيق سياسات الحكومات الوطنية وإجراءاتها من شأنه أن يحول أوجه الشبه في البيئة والثقافة واللغة والقرب الجغرافي إلى فرص تخلق سلاسل للقيمة المضافة وكتلا إقليمية حيوية. وبالتالي، فلا سبيل إلى تجاهل الضرورة الملحة لتكثيف الجهود من أجل تشجيع التجمعات دون الإقليمية والإقليمية وإحيائها عن طريق صياغة سياسات واتفاقات تعزز ازدهار "مناطق الحوار" للاستثمار والتبادل التجاري تؤدي إلى فيض من الفوائد الإضافية.

٩٥ - وعلاوة على ذلك، تتيح هذه التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الفرص لمضاعفة تأثير تدخلاتها والارتقاء من المستوى الوطني إلى مستوى أعلى. وتتيح هذه التجمعات أيضاً الفرص لدراسة العوامل التي تضمن تحقيق نجاحات في التنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والتحليل المنهجي لهذه العوامل.